الاختبار التالي لمصداقية الولايات المتحدة

أميتاي إيتزيوني

تراجع نفوذ الولايات المتحدة في كل مكان نتيجة الأزمة الاقتصادية وصعود القوى الجديدة. ولكن يبدو أن النفوذ الأمريكي يتراجع بمعدلات أسرع في الشرق الأوسط بالمقارنة مع المناطق الأخرى.

-"تضحيات كبيرة، ومكاسب محدودة"، مجلة الإيكونوميست، 1 كانون الثاني/ يناير 2011.

تتقلص قوة النفوذ النسبية للولايات المتحدة-لسببين أولهما، أن هناك دولا أخرى تزيد من قوتها، وثانيهما، أن التحديات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي والالتزامات في الخارج تضعفها. وفي هذا السياق، تتزايد أهمية مصداقية الولايات المتحدة والاعتقاد بأنها ستدعم عمليا تهديداتها وتعهداتها باتخاذ الاجراءات المناسبة. وبعبارة أخرى، فإن المصداقية العالية تتيح للدولة تحقيق المزيد مما تصبوا إليه مع استخدام قدر قليل نسبيا من قوة النفوذ. في حين يؤدي تدني المصداقية إلى استنزاف قدر أكبر من تلك القوة.

نظرية المصداقية

إن أحد تعريفات قوة النفوذ هو قدرة الطرف أ على جعل الطرف ب يتبع نهجا في العمل يفضله الطرف أ. إن تعبير "جعل" الطرف الآخر يعمل هام للغاية في هذا الصدد. فحينما يقنع الطرف أ الطرف ب بجدوى المسار الذي ينتهجه الطرف أ، وبالتالي يسير عليه الطرف ب طواعية، فيمكننا أن نشير إلى ذلك التغيير في المسار باعتباره تطبيق عملي لـ "قوة الاقناع" أو "القوة الناعمة". ومع ذلك، فإن معظم تطبيقات قوة النفوذ تستند إما إلى الإكراه (إذا قمت بإيقاف سيارتك أمام حنفية حريق، فسوف تسحب)، أو التلويح بتقديم الحوافز الاقتصادية أو الحرمان منها (لقد وصل تعرضك للغرامات إلى نقطة تجعلك لا تفكر في إيقاف سيارتك هناك). وفي هذه التطبيقات للقوة، يحتفظ الطرف ب بتفضيلاته الأصلية ولكنه إما يُمنع من اتباعها أو يتم دفعه إلى نقطة يوقف عندها المقاومة.

في كل مرة يدعو فيها الطرف أ الطرف ب إلى تغيير المسار، يكون الطرف أ قد تعرض للاختبار مرتين. الاختبار الأول، إذا لم يستمع الطرف ب إلى دعوة الطرف أ ويلبيها، فإن الطرف أ لن يتمكن بذلك من تحقيق أهدافه. (قامت ألمانيا النازية بضم النمسا إلى أراضيها برغم احتجاجات المملكة المتحدة وفرنسا). الاختبار الثاني، يفقد الطرف أ بعض مصداقيته، مما يجعل الطرف ب أقل إصغاء لمطالب الطرف أ في المستقبل (أصبح من المرجح أكثر أن تقوم ألمانيا النازية بغزو بولندا). ومن الناحية الأخرى، إذا لبى الطرف ب مطلب الطرف أ، فإن الطرف أ يكون قد حقق انتصارين: أنه حقق هدفه (مثال، أسقطت الولايات المتحدة نظام حكم صدام حسين وخلصت إلى أنه لا توجد أسلحة للدمار الشامل (WMDs) في العراق)، وأنه أصبح من المرجح بشكل

أميتاي إيتزيوني بروفيسور في العلاقات الدولية بجامعة جورج واشنطن ومؤلف كتاب «الأمن أولا: من أجل سياسة خارجية أخلاقية وقوية» (جامعة يل، 2007).

(صور بوديري شيخين عن طريق أسوشيتيد برس)

المحتجون المناهضون للحكومة يتظاهرون في ميدان التحرير بالقاهرة في 1 شباط/ فبراير 2011.

أكبر تلبية مطالب الولايات المتحدة في المستقبل دون اللجوء لاستخدام القوة. (مثال، قامت الحكومة الليبية طواعية بتفكيك برنامجها لأسلحة الدمار الشامل(WMD) في أعقاب غزو العراق). وباختصار، كلما ازدادت مصداقية الدولة، فإنها تصبح أكثر قدرة على تحقيق أهدافها دون اللجوء إلى قوتها أو توظيفها بقدر أقل متى كان عليها استخدام قوتها.

وقد أيد خبراء العلوم السياسية نظرية قوة النفوذ/ المصداقية. ففي دراسته التفصيلية لثلاثة نماذج تاريخية، أثبت داريل جي. برس أنه في كل حالة، اتخذ الطرف ب قراراته بناء على تصوره للقدرات والنوايا الراهنة للطرف أ، بدلا من التركيز على النهج الذي سار عليه الطرف أ في تهديدات سابقة. وبالتالي، فإنه إذا لم تتوفر للطرف أ القوة اللازمة أو إذا كانت مصالح الطرف أ في القضية المطروحة هامشية، فإن تهديداته لن يكون لها ثقل كبير بغض النظر عن مدى "المصداقية" التي تمتع بها الطرف أ في الماضي. فعلى سبيل المثال، إذا أعلنت الولايات المتحدة أنها ستغزو بورما ما لم تخل سبيل زعيمة المعارضة أونغ سان سو من الإقامة الجبرية (تم الافراج عنها بالفعل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010)، فإن تهديدا من هذا القبيل لن يكون له ثقل كبير-بغض النظر عن الإجراءات السابقة للولايات المتحدة لأن القضية لا تبدو سببا مهما لتغزو الولايات المتحدة بورما ولأن الجيش الأمريكي كان منشغلا بالتزامات في أماكن أخرى.

وأثبتت كاثلين كننغهام، وهي خبيرة أخرى في العلوم السياسية، أن مصداقية الوعود-بالمقارنة مع مصداقية التهديدات-يصعب جدا الحفاظ عليها بالنظر إلى أن عملية تنفيذ الوعود تمتد على فترات طويلة.[1] ويركز الجانب الأكبر من موضوعنا على التعامل مع التهديدات وليس الوعود.

تدني قوة نفوذ ومصداقية الولايات المتحدة

وخلال السنوات القليلة الماضية، تركز الانتباه على التراجع النسبي لقوة النفوذ الأمريكي، بينما لم يتركز الاهتمام بقدر كاف على التغييرات التي تطرأ على مصداقية الولايات المتحدة. ففي حين تقلصت قوة النفوذ النسبي الأمريكي بعض الشيء منذ عام 1945 أو عام 1990، كان التأرجح في مصداقيتها أكثر وضوحا. فحينما سحبت الولايات المتحدة قواتها من فيتنام عام 1973، تعرضت مصداقيتها للتدني لدرجة أن بعض المراقبين شككوا في أن الولايات المتحدة ستنشر قواتها في الخارج على الاطلاق ما لم تتعرض لتهديد أكبر وعلى نحو مباشر بالمقارنة مع ما شهدته في جنوب شرق آسيا. وأعقب ذلك مزيد من الانتكاسات على مدى عقود تالية، من بينها الفشل في تحرير الرهائن الأمريكيين في إيران في السنة الأخيرة من حكم إدارة الرئيس كارتر، وقرار الرئيس ريغان سحب مشاة البحرية الأمريكيين من لبنان بعد إقدام حزب الله على تفجير الثكنات الأمريكية في بيروت في تشرين الأول/ أكتوبر 1983. وقد أسفر هذا التفجير عن مصرع 241 من العسكريين الأمريكيين، لكنه لم يدفع إلى أي رد انتقامي-فقد تخلت الإدارة عن خطة لمهاجمة معسكر التدريب الذي خطط حزب الله الهجوم منه.[2]

باختصار، كلما ازدادت مصداقية الدولة، فإنها تصبح أكثر قدرة على تحقيق أهدافها دون اللجوء إلى قوتها...

وقد تزايدت مصداقية الولايات المتحدة العسكرية إلى حد كبير نتيجة عملية عاصفة الصحراء. فقد طالبت الولايات المتحدة والأمم المتحدة(UN) من صدام حسين سحب قواته من الكويت. وحينما رفض، اكتسحت القوات الأمريكية وقوات التحالف جيشه بسرعة وبقدر قليل من الخسائر الأمريكية، على عكس التكهنات. فقد هُزمت قوات صدام حسين فيما لم تتجاوز الخسائر الأمريكية 400 جندي.[3] وبلغت الكلفة الاجمالية لهزيمة صدام 61 مليار دولار-تحمل حلفاء الولايات المتحدة 90 في المائة منها تقريبا.[4] وحينما تجاهلت جمهورية الصرب مطالب الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى بسحب قواتها والتوقف عن عمليات التطهير العرقي في كوسوفو، دحرت قوات حلف شمال الاطلسي (NATO) الصرب بقليل من الجهد، حيث فقدت اثنين فقط من جنودها نتيجة حادث مروحية تدريب.[5] وبلغت مصداقية الولايات المتحدة حدا مرتفعا في عام 2003، حينما أطاحت الولايات المتحدة، بتوظيف قدر أقل من القوة بالمقارنة مع عام 1991، بنظام حكم صدام حسين بسرعة وبمعدل منخفض من الضحايا الأمريكيين، مرة أخرى، على الرغم من التوقعات التي تكهنت بعكس ذلك. وفي المرحلة الأولى من تلك الحرب-حتى 1 أيار/ مايو 2003، حينما أطيح بنظام صدام حسين ولم يُعثر على أسلحة الدمار الشامل (WMDs)-لم يتجاوز عدد الضحايا الأمريكيين 172 جنديا.[6] كما تم تخصيص 56 مليار دولار فقط لتمويل العمليات العسكرية في العراق.[7]

ويتعين على هؤلاء الذين يعتقدون أن المصداقية ليست بهذا القدر من الأهمية أن يلتفتوا إلى الآثار الجانبية لعملية حرية العراق. فبعد الغزو الأمريكي للعراق، لم تتوقف ليبيا فقط عن تطوير أسلحة الدمار الشامل (WMDs)، أو تسمح للمفتشين بتفقد مواقعها، بل سمحت لطائرات الشحن الأمريكية بنقل عدة أطنان من المعدات النووية من البلاد.[8] كما سلمت تلك الدولة قضبان التخصيب، وخزانات غاز الخردل، وصواريخ سكود (SCUD). كما نقلت 13 كيلو غراما من اليورانيوم عالي

التخصيب إلى روسيا لمزجه وإنهاء مفعوله، ودمرت أسلحتها الكيمائية، وساعدت الولايات المتحدة في تضييق الخناق على السوق السوداء العالمية لتكنولوجيا الأسلحة النووية.[9] والأسباب وراء ذلك معقدة، حيث يشير الخبراء إلى أن الزعيم الليبي معمر القذافي كان تحت وطأة ضغوط داخلية كبيرة لتخفيف الأعباء الاقتصادية وإنهاء عزلة بلاده السياسية.[01] كما اعتقد القذافي أيضا أن تغيير نظام حكمه بالقوة قد بات قريبا. وفي حديث خاص له مع رئيس الحكومة الايطالية سلفيو برلسكوني، عام 2003، قال القذافي حسبما أفادت التقارير "سأفعل كل ما يطلبه الأمريكيون، لأنني شاهدت ما حدث في العراق، ولأنني شعرت بالخوف".[11]

طرحت إيران أفضل عروضها على الاطلاق بشأن برنامجها النووي في عام 2003، حينما كانت مصداقية الولايات المتحدة في أوجها. ففي رسالة بالفاكس إلى الخارجية الأمريكية من السفير السويسري، الذي أكد أنها واردة من "مراكز قوى رئيسية" في إيران، طلبت إيران "الدخول في حوار موسع مع الولايات المتحدة". وأوردت رسالة الفاكس أن "كل شيء سيكون مطروحا للنقاش" بما في ذلك التعاون الكامل في البرامج النووية، والقبول بوجود إسرائيل وإنهاء الدعم الإيراني للميلشيات الفلسطينية.[21] (وبرغم ذلك، اعتبرت إدارة الرئيس بوش أن النظام الإيراني موشك على التهاوي في ذلك الحين، وبالتالي، طبقا للتقارير، "هونت من قدر مبادرة طهران").[31] وصرح ريتشارد هاس، مدير إدارة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، في ذلك الوقت، أنه تم رفض العرض لأن "الاجماع في [إدارة الرئيس بوش] كان يميل صوب انتهاج سياسة تغيير النظام".[41] ومع ذلك، وفي عام 2004، تمكنت بريطانيا وفرنسا وألمانيا من تأمين وقف مؤقت لعمليات تخصيب اليورانيوم في إيران.[51] واستمر التوقف حتى عام 2006، حينما بدأ تدني المصداقية الأمريكية.[61]

وفي عام 2004، عرضت إيران اعتبار "القوى الأوروبية الثلاث" ضامنة بأن برنامجها النووي سوف يستخدم "حصريا للأغراض السلمية"، طالما التزم الغرب بتقديم "التزامات صارمة بشأن القضايا الأمنية".[71]

وفي عام 2005، تزايدت الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وتصاعد مستوى خسائرها-وكذلك خسائر الحلفاء والسكان المحليين-دون أن يبدو أي انتصار في الأفق. فمنذ عام 2005، لقي ما يزيد على 4.000 جندي أمريكي ومئات الآلاف من العراقيين حتفهم، وبلغت الكلفة المباشرة للعمليات العسكرية في تلك الدولة أكثر من 650 مليار دولار.[81] وانطبق الأمر ذاته على الوضع في أفغانستان-ولكنه كان أكثر ضراوة-التي تشهد أطول حرب شاركت فيها الولايات المتحدة حتى الآن مع استمرار تزايد كلفتها والخسائر الناجمة عنها.

وقد نجمت تلك التطورات التي تقوض المصداقية عن التوسع في أهداف المهمة. ففي العراق، كانت المهمة المبدئية مجرد الاطاحة بنظام الحكم والتأكد من عدم وجود أسلحة الدمار الشامل (WMDs). وفي أفغانستان، كانت المهمة المبدئية تتمثل في القضاء على تنظيم القاعدة. ولكن في كلتا الدولتين، تحولت المهمة إلى عملية مكلفة لبناء الدولة-غير أنه قد تم استخدام مصطلحات أخرى، مثل إعادة الإعمار ومكافحة التمرد (COIN)-وتضمن ذلك بناء حكومة شرعية وفعالة تتألف من السكان الأصليين.

وإجمالا، انتصرت الولايات المتحدة في هاتين الحربين لكنها لم تحقق السلام. فهناك المقارنة بين المرحلة العسكرية البحتة (نجحت بشكل جيد في كلا البلدين) ومرحلة إعادة بناء الدولة المضطربة التي أعقبت ذلك والتي حيرت أعداء الأمة، الذين ركزوا على حقيقة أن الولايات المتحدة تواجه صعوبات جمة في احراز تقدم صوب تحقيق أهدافها الموسعة. وحتى لو تمكنت الولايات

(صورة أسوشيتد برس/تليفزيون العراق عن طريق أخبار تليفزيون أسوشيتد برس)

صورة صدام حسين من فيديو لبث التليفزيون العراقي عام 2003.

المتحدة من تحقيق تلك الأهداف في هاتين الدولتين، فإنها لم تحقق ذلك إلا بجهود كبيرة وكلفة عالية. ويشكك العديد من المراقبين في أن هاتين الدولتين ستتحولان إلى حكومتين مستقرتين حليفتين للولايات المتحدة-ناهيك عن انهما ستصبحان دولتين ديمقراطيتين. وحقيقة أن الولايات المتحدة تسحب قواتها من العراق (وتفعل الشيء ذاته في أفغانستان طبقا لجدول زمني)-بغض النظر عما إذا كانت أهدافها قد تحققت تماما-يزيد من التدني الهائل في مصداقيتها. ويظهر ذلك بوضوح عند المقارنة مع وضع تلك المصداقية في عامي 2003 و 2004.

وحقيقة أن الولايات المتحدة تقدمت في مناسبات عديدة بطلبات محددة وعلنية إلى عدة دول، لتجد في النهاية أنه يتم تجاهل تلك الطلبات - دون أي تحمل عواقب-تلك الحقيقة لم تضف شيئا إلى مصداقيتها. وفي مناسبات عديدة طالبت الولايات المتحدة إسرائيل بتمديد فترة تجميد النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والتوقف عن البناء في القدس الشرقية. ويمكن للمرء التساؤل عما إذا كانت تلك الدعوة إلى التجميد التام مبررة خاصة أنه لم يُطلب من الجانب الفلسطيني تقديم أي تنازلات. وهنا لا يمكن أن ننكر أن تجاهل إسرائيل لتلك المطالبات دون مواجهة أي عواقب أسهم في تقويض مصداقية الولايات المتحدة.

لقد حدث الشيء نفسه في أفغانستان. حيث أعلنت الولايات المتحدة عن مطالب قوية، إلا أن تلك المطالب رُفضت علنا من جانب حكومة من شأنها أن تنهار لولا الدعم الأمريكي. وعلاوة على ذلك، اضطرت الولايات المتحدة إلى مجاراة الرئيس حامد كرزاي حينما هدد بالسعي من أجل تحقيق السلام مع طالبان وهو مسعى شجعته إيران. وهناك مثال واضح على ذلك حينما توجه الرئيس أوباما إلى كابول في 28 آذار/ مارس 2010، "ووجه انتقادا مباشرا للرئيس حامد كرزاي" بسبب الفساد المستشري في الحكومة الأفغانية.[91] وأعرب جيمس جونز المستشار الرئاسي للأمن القومي في ذلك الحين عن قلق الرئيس أوباما، مشيرا إلى أن كرزاي "يحتاج إلى أن يتنبه إلى أهمية" قضية الفساد بالنسبة للجهود الأمريكية في أفغانستان.[02] لكن كرزاي "أبدى غضبا واستياء" من الزيارة.[12] وأطلق بعدها بأيام عددا من التصريحات المثيرة حول التدخل الغربي في بلاده، واتهم الأجانب بالضلوع في "عمليات تزوير واسعة" في انتخابات الرئاسة الأفغانية وهدد بالتحالف مع طالبان.[22] وبعد بضع أسابيع من اطلاقه تلك التصريحات، توجه الرئيس كرزاي إلى واشنطن وحل ضيفا على البيت الأبيض، حيث لقي استقبالا حافلا وتم التغاضي عن كل مخالفاته.

الاختبار التالي

وكما سأورد بعد قليل، فإن أعدادا متزايدة من حلفاء الولايات المتحدة وخصومها في السنوات الأخيرة-خاصة في الشرق الأوسط-بدأوا يتشككون في التزام الولايات المتحدة بدعم أهدافها المعلنة-بمعنى أنهم

يشككون في مصداقية الدولة. وهكذا، فإن الطريقة التي ستتصرف بها الولايات المتحدة في الاختبار التالي لعزيمتها سيكون له عواقبه على وضعها كقوة عالمية. أنا لا أستطيع التأكيد بما فيه الكفاية أنني لا أجادل بأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تسعى إلى مواجهة، ناهيك عن خوض حرب، لتثبت أنها لا تزال تمتلك القدرة على تنفيذ تهديداتها ووعودها باستخدام القوات التقليدية. (ويتشكك القليل في قدرة الولايات المتحدة على التصرف كقوة نووية، لكنهم يدركون أيضا أن القدرة النووية لا تحقق الكثير من أهداف السياسة الخارجية). ومع ذلك، فإني أعتقد أن الوسائل التي سترد بها الولايات المتحدة على التحدي التالي لقوتها ستكون لها تبعات قوية على مصداقيتها-ولحاجتها إلى استخدام القوة. وهنا يتحول التفكير إلى اثنتين من النقاط الساخنة: وهما كوريا الشمالية وإيران.

وتعد كوريا الشمالية ساحة اختبار واضحة للعزيمة الأمريكية. ففي حين تنكر إيران أنها ضالعة في تطوير برنامج عسكري نووي، تتباهى كوريا الشمالية ببرنامجها النووي. وفي حين تستخدم إيران وكلائها، مثل حزب الله وحركة حماس لإزعاج حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تهاجم كوريا الشمالية وعلى نحو علني حليف الولايات المتحدة، كوريا الجنوبية، سواء من خلال اطلاق صواريخ الطوربيد على سفينة كورية جنوبية في آذار/ مارس 2010 مما أسفر عن مقتل 46 بحارا، وقصف جزيرة تابعة لكوريا الجنوبية في تشرين الثاني/ نوفمبر، الأمر الذي نجم عنه مقتل جنديين من كوريا الجنوبية. وبينما تكيل إيران الاتهامات للغرب، فإن لهجتها لا تجاري التصريحات والتصرفات التي تقوم بها كوريا الشمالية. وباختصار، فإن كوريا الشمالية تبدو

(الصور التقطها كيم مين-هي/ مساهمة/ صور غيتي)

وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون تتحدث وإلى جوارها وزير خارجية كوريا الجنوبية يو مينوغ هوان أثناء مؤتمر صحفي في مقر وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في صول، بكوريا الجنوبية، 28 أيار/ مايو 2010.

المكان الذي يجب أن تختبر فيه مصداقية الولايات المتحدة وسوف يستمر في المستقبل القريب.

وفي الوقت ذاته، يتفق كثير من الخبراء العسكريين على أنه فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، فإن الولايات المتحدة سترتدع عن القيام برد فعال على استفزازات واعتداءات كوريا الشمالية. فكوريا الشمالية لديها السلاح النووي، وقرابة 1.000 صاروخ، يمكن أن يدمر الكثير منها مدينة صول وأهدافا كورية جنوبية أخرى.[32] كما تمتلك كوريا الشمالية ما يتراوح بين 2.500 و5.000 طن من الأسلحة الكيمائية (من بينها غاز السارين وغاز الخردل) التي يمكن تركيبها على صواريخ، وجيش تقليدي كبير، وزعماء يصعب ردعهم لأنهم يعتبرون غير منطقيين.[42]

وفي أعقاب العمليات العدوانية التي شنتها كوريا الشمالية عام 2010 ضد حليف رئيسي للولايات المتحدة، دعا كل من وزيرة الخارجية كلينتون والرئيس أوباما الصين إلى تقديم المساعدة. ويعني ذلك، أن الولايات المتحدة-الغير قادرة على التصرف-تتوسل المساعدة على نحو علني من قوة أخرى لنجدتها. وفي الوقت ذاته، قام الأدميرال مايك مولن رئيس هيئة الأركان المشتركة، بزيارة عاجلة إلى المنطقة كي يثني كوريا الجنوبية عن اتخاذ اجراء أحادي من جانبها.[52] وقد بدت كل هذه التصريحات حذرة إلى حد كبير ولكن لم يكن هناك مفر منها. وللإنصاف، لم أكن لأنصح الولايات المتحدة بانتهاج مسار مخالف. غير أن هذا المسار لا يبني مصداقية أو ثقة متبادلة بين الحلفاء. وباختصار، فإنه ما لم تبالغ كوريا الشمالية في تحدياتها، أو حتى إذا قامت بذلك، فإن من غير المرجح أن تعزز الولايات المتحدة مصداقيتها بالطرق التي ترد بها على التحديات التي تواجهها في الوقت الراهن هناك.

الشرق الأوسط: الاختبار التالي

وينقلنا ذلك إلى إيران حيث أعلن الرئيس أوباما مرارا-وعلى نحو متواصل منذ أن كان مرشحا للرئاسة وبعد فوزه-أن إيران النووية "غير مقبولة".[62] وبعد وقت قصير من انتخابه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، أعلن الرئيس أوباما من جديد "أن تطوير إيران أسلحة نووية" أمر "غير مقبول".[72] وفي شباط/ فبراير 2009، كرر أوباما التصريح ذاته، وقال أن إيران "تواصل انتهاج سياسات قد تؤدي إلى التسلح [النووي] وهذا أمر غير مقبول".[82] وفي إذار/ مارس من عام 2010، وبعد اجتماعه مع الزعماء الأوروبيين، صرح أوباما بأن "تبعات حيازة إيران أسلحة نووية على المدى البعيد لن تكون مقبولة".[92] وحينما وقع على مرسوم بفرض عقوبات اضافية على إيران في تموز/ يوليو 2010، كرر الرئيس أوباما القول، "يجب إلا يكون هناك شك في أن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي مصممون على منع إيران من حيازة أسلحة نووية".[03] وفي حقيقة الأمر، إن ذلك كان الموقف الثابت للعديد من الإدارات الأمريكية. ففي عام 2007، قال دك تشيني نائب الرئيس آنذاك، "اننا لن نسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي".[13] وفي عام 2009، قالت وزيرة الخارجية كلينتون "إننا سنبذل قصارى جهدنا للحيلولة دون امتلاك [إيران] أسلحة نووية. إن مساعيكم لن تكون مجدية".[23] وعلاوة على ذلك، فإن الكثيرين ينظرون إلى اقتناء إيران السلاح النووي على أنه "تغيير في قواعد اللعبة" لأنه سيشجع إيران كي تصبح قوة إقليمية مهيمنة. إن الكثيرين في الشرق الأوسط يتشككون في أن الولايات المتحدة ستلجأ للخيار العسكري لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي في حال أثبتت العقوبات عدم جدواها.

أعربت جميع الدول في الشرق الأوسط بالفعل، ومن بينهم حلفاء الولايات المتحدة الأقرب والأوثق، عن وجود شكوك خطيرة لديها إزاء الالتزام الأمريكي بالمنطقة، على الرغم من تباين الخطوات التي اتخذتها تلك الدول للرد على ذلك. وتعد القضية النووية السبب الأخير لتلك المخاوف، الناجمة عن عدة مصادر، من بينها، بشكل جزئي،

الاعتقاد بأن الولايات المتحدة استنفدت قدراتها. فالجيش الأمريكي مرهق وغارق في المستنقع الأفغاني. فيما لا يزال يسعى للقيام بدور في كافة الصراعات الدولية، وحتى المحلية، من كولومبيا إلى بورما ومن السودان إلى كوسوفو. ويقدم الجيش الأمريكي شكلا من أشكال المساعدة لأكثر من 150 دولة، من بينها دول محدودة الأهمية عالميا ولا تربطها علاقة مصالح وثيقة بالولايات المتحدة، ومنها تيمور الشرقية، على سبيل المثال.[33] ويُنظر إلى الاقتصاد الأمريكي ذاته على أنه يواجه تحديات وتعاني الحكومة غالبا من الجمود. فيما تكتسب فكرة وجود حقبة "ما بعد أمريكا" في العلاقات الدولية زخما متزايدا.[43]

ويلاحظ الزعماء الأجانب أن المثقفين الأمريكيين المؤثرين في الرأي العام يدعون الولايات المتحدة إلى تقليص نشاطاتها الدولية. ويدفع مايكل ماندلباوم، وبيتر بينارت، وآخرون بأن الحقبة التالية من السياسة الخارجية الأمريكية سوف تتميز بمزيد من التروي في التواصل مع العالم. ويتوقع آخرون أو على الأقل يتخوفون، من أن أمريكا لا والتراجع إلى فكرة القلعة الأمريكية الحصينة"، أي أمريكا المنعزلة غير المكترثة بالشؤون الدولية.[53]

وتكشف جولة موجزة في دول الشرق الأوسط أن تلك الدول تدرك تراجع الولايات المتحدة وتقلص قوة نفوذها، كما أن تلك الدول غير قادرة على تحديد مدى هذا التراجع وما هي الالتزامات التي ستواصل الوفاء بها. ويعني ذلك أنها بدأت تشكك في مصداقية الولايات المتحدة.

ويعد التراجع الأمريكي أكثر وضوحا في العراق، حيث تنسحب القوات الأمريكية بمعدل سريع فيما أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مؤخرا أنه لن يتبق أي جنود أمريكيين في العراق بحلول نهاية عام 2011. ويضع هذا الموقف الولايات المتحدة في موقف حرج حيث تحاول اقناع العراق بالسماح لبعض قواتها بالبقاء أو إلحاقها بسفارتها في بغداد. من جانبه، أعلن نوري المالكي أن العراق لن يقع في براثن إيران ولن يدور في فلكها.[63] ومع ذلك، فإن نفوذ إيران لدى حكومة العراق ذات الاغلبية الشيعية ملحوظ وفي تزايد مطرد. فقد قدمت إيران التدريب والتمويل والملاذ الآمن للميليشيا الشيعية.[73] كما أصبحت الشريك التجاري الرئيسي للعراق.[83] ومن الشواهد الواضحة

ابدت جميع الدول في الشرق الأوسط بالفعل . . . عن وجود شكوك خطيرة لديها إزاء الالتزام الأمريكي بالمنطقة...

الأخرى عودة رجل الدين الشيعي الراديكالي مقتدى الصدر إلى العراق قادما من إيران في مطلع عام 2011. ولم تنته فترة الجمود التي امتدت ثمانية اشهر في أعقاب الانتخابات البرلمانية العراقية عام 2010، إلا بعد اعلان الصدر دعم كتلته السياسية لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة نوري المالكي. وقد توسطت في الصفقة إيران، التي عاش فيها مقتدى الصدر لما يقرب من أربع سنوات في منفى اختياري.[93] ويقول كينيث بولاك من معهد بروكينز أن ذلك التطور تسبب في "انزعاج شديد" داخل البيت الأبيض، وأضاف، "إن ذلك ما كانت تحاوله إيران منذ شهور. ومن الواضح أن إيران حققت بذلك فوزا كبيرا بينما باءت الولايات المتحدة بالفشل".[04] وعلى الرغم من أن تنامي النفوذ الإيراني لم يخل من الغموض والمشكلات، تبقى الحقيقة وهي أن العراق هو المكان الذي يتبدد فيه النفوذ الأمريكي ويتزايد فيه النفوذ الإيراني على نحو تدريجي.

كانت سوريا دولة تأمل الولايات المتحدة في فك ارتباطها بإيران وإعادتها إلى الحظيرة الغربية. وقد ترددت أولا إدارة الرئيس بوش إلى سوريا، ومن ثم إدارة أوباما بدرجة أكبر. ففي شباط/ فبراير 2010، أوفد

أوباما وليام بيرنز نائب وزيرة خارجيته إلى سوريا لمقابلة الرئيس بشار الأسد وليعلن تعيين سفير أمريكي جديد لدى دمشق، هو الأول منذ عام 2005. كما أبدت الولايات المتحدة آنذاك استعدادها للتباحث حول إلغاء العقوبات المفروضة على سوريا والضغط على إسرائيل كي تتخلى عن مرتفعات الجولان.[14] وتمثل رد سوريا على تلك البادرة الأمريكية في استضافة الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد للتأكيد على قوة التحالف السوري الإيراني.[24] ولم ترفض سوريا المبادرة الأمريكية كما فعلت مع سابقاتها فحسب، بل تحركت في الاتجاه المعاكس: الأقرب إلى إيران. وعمدت طهران إلى نقل أجهزة رادار متطورة إلى سوريا كوسيلة لردع أي عمل عسكري من جانب إسرائيل،[34] كما أن سوريا أصبحت الممر الآمن لتوصيل الصواريخ والأسلحة الإيرانية الأخرى إلى حزب الله في لبنان بالرغم من تحذيرات الامم المتحدة (UN) والطلبات الأخرى للكف عن ذلك. وبعد أن أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف ترشح سفيرا جديدا لها في دمشق في لفتة سياسية تنم عن الرغبة في التواصل، سخر رئيسا سوريا وإيران علنا من السياسة الأمريكية، كما انتقد الرئيس السوري ما أسماه «شكلا جديدا من الاستعمار» الأمريكي في المنطقة.[44]

وغالبا ما يعتبر لبنان واحدة من الدول الأكثر ديمقراطية وموالاة للغرب في المنطقة. وفي الوقت ذاته فإن الدور الإيراني في لبنان يعد الأكبر من نظيره في أي من دول المنطقة الأخرى. ويعزى ذلك في جانب منه إلى أن إيران أسهمت بقدر ملحوظ في إعادة إعمار جنوب لبنان في أعقاب التوغل الإسرائيلي، ولأن حزب الله انضم إلى الحكومة كشريك في ائتلاف قوي في عام 2009، بينما كان في السابق ضمن صفوف المعارضة. والأكثر أهمية

(صورة لأسوشيتد برس/ بلسم/ تلاوي)

الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد والرئيس السوري بشار الأسد يستعرضان حرس الشرف في قصر الشعب الرئاسي في دمشق، بسوريا، 25 شباط/ فبراير 2010.

(صورة لأسوشيتد برس/ مساهمة من صالح زكي فضل أوغلو، اناطولية)

وصول المفاوضين الإيرانيين للتفاوض بين إيران والقوى الرئيسية في العالم حول برنامج إيران النووي. قصر "كيراجان" في اسطنبول بتركيا. 21 كانون الثاني/ يناير 2011.

من ذلك، هو أن إيران وضعت بين يدي حزب الله العديد من الصواريخ المتطورة وغيرها من العتاد العسكري،[54] وغالبا ما يتبع حزب الله تعليمات من إيران تتعلق بتوقيت استخدام تلك الأسلحة ضد أهداف إسرائيلية،[64] وأمريكية،[74] وغيرها من الأهداف.[84]

وكانت تركيا عضوا قويا في المعسكر الغربي. كما أنها دولة علمانية، وعضو قوي في حلف شمال الأطلسي (NATO) كما أنها تتوق لنيل عضوية الاتحاد الاوروبي وتحتفظ بعلاقات تجارية وعسكرية قوية مع إسرائيل. لكن تركيا أصبحت أكثر ميلا للإسلام، وأكثر بعدا عن الغرب لتصبح بالتالي أقرب إلى إيران. ومنذ انتخاب رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية (AKP) رئيسا للوزراء عام 2002، وخلال السنوات الخمس الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية (AKP) في تركيا، ازداد حجم التبادل التجاري مع إيران ست مرات.[94] وترجم ذلك التعاون الاقتصادي إلى علاقات سياسية أفضل. وفي حزيران/ يونيو عام 2010، عندما نجحت الولايات المتحدة أخيرا في اقناع روسيا وحتى الصين بتأييد فرض عقوبات اضافية على إيران، تفاوضت تركيا (بالتعاون مع البرازيل)، مع إيران وتوصلا إلى صفقة تتصل بعمليات تخصيب اليورانيوم. واعتبر الكثير من المراقبين أن تلك الصفقة مجرد تكتيك للمماطلة في محاولة لعرقلة التصويت

على العقوبات، أي أن تركيا عملت لصالح طهران بهدف تقويض المساعي الرئيسية الأمريكية ضد إيران. وحينما تم التصويت في نهاية المطاف جاء الصوت التركي رافضا للعقوبات.

أما مكان أفغانستان في هذا المحور فهو أقل وضوحا. فقد أعلنت الولايات المتحدة أنها اعتبارا من تموز/ يوليو 2011 ستشرع في خفض قواتها والانسحاب بحلول عام 2014، على الرغم من أن هذا الموعد يعتمد على الظروف على الأرض. وقد سحبت سويسرا بالفعل قواتها في حين سيتم سحب الهولنديين والكنديين بحلول نهاية عام 2011. وقد أعلنت المملكة المتحدة سحب قواتها بالكامل في عام 2011. وهناك شعور قوي بين النخب الأفغانية بأن الولايات المتحدة تخلت عنهم قبل ذلك (بعد أن طردوا الاتحاد السوفييتي) وقد تقوم بفعل ذلك مرة أخرى.[05] كما أن تلك النخب تدرك حجم المعارضة المتنامية للحرب داخل الولايات المتحدة والأعباء المالية الباهظة. وكانت الولايات المتحدة قد خصصت بالفعل 300 مليار دولار لأفغانستان.[15] كما أعلنت اعتزامها إنفاق 400 مليار دولار على الأقل خلال السنوات العشر القادمة.[25]

كذلك فإن لدى النخب الباكستانية مخاوف مماثلة حيال إمكانية تخلي الولايات المتحدة عن بلدهم: ويخشون من ميل الولايات المتحدة تجاه الهند، التي تنظر إليها باعتبارها قوة إقليمية متنامية يمكن أن "تحقق التوازن" مع الصين، وتخشى تلك النخبة من إمكانية أن تنأى الولايات المتحدة بنفسها عن باكستان بمجرد إلحاق الهزيمة بطالبان. فيما تتهم وسائل الإعلام الباكستانية بأن الولايات المتحدة تنظر إلى باكستان باعتبارها "حليفا يمكن التخلص منه".[35]

وتعتبر المملكة العربية السعودية والأردن ومصر "دولا سنية" والدول العربية الأقرب إلى الولايات المتحدة. وقد اعربت كل هذه الدول عن قلقها ازاء دوام قوة النفوذ الأمريكي.[45] ومن المرجح في ظل غياب وجود أمريكي قوي في المنطقة، أن تتبع كل من السعودية والأردن ميلهما نحو التكيف والحلول الوسط مع القوى التي يمكن أن تظهر بدلا من أن تقاوم. وعلى سبيل المثال، حينما كان صدام حسين في أوج مجده، امتنع الأردن عن التنديد بالغزو العراقي للكويت عام 1990. كما انضم الأردن لفترة وجيزة إلى مصر وسوريا في مهاجمة إسرائيل عام 1967، ولكن حينما بدا أن إسرائيل تحقق انتصارا عمد الأردن بسرعة إلى الحد من مشاركته والميل أكثر صوب إسرائيل.[55] إن الأردن من تلك الدول التي تميل مع الريح وكانت الريح آنذاك تهب في اتجاه الشرق.

وربما تكون مصر الدولة الأبعد عن إيران بالمقارنة مع الاردن والسعودية، كما أنها الدولة الوحيدة التي تحكمها سلطة باقية. ولا تحتفظ في الوقت نفسه بسفارة لدى طهران ولا تبقي إلا على تبادل تجاري محدود معها، كما أثبتت مصر أن بوسعها اتباع أجندتها الخاصة، سواء في التعامل مع حركة حماس أو مع إسرائيل. لكن الثورة التي اندلعت في الآونة الأخيرة-وأزاحت حسني مبارك بعد 30 عاما أمضاها في سدة الحكم-تحمل في طياتها الكثير من الاحتمالات الجديدة بالنسبة لمصر.

واعتبارا من بداية عام 2011، شهدت هذه الدول السنية، وغالبية الدول الأخرى في الشرق الأوسط تداعيات لتغيير أنظمة الحكم، بدأت بالإطاحة بالرئيس التونسي. وربما يستغرق الأمر سنوات لمعرفة ما إذا كانت تلك الثورات ستؤدي إلى ظهور أنظمة ديمقراطية حقيقية، أو مجرد استمرار للعنف أو ظهور الأصولية الإسلامية أو إلى تداعيات أخرى. ومع ذلك، فإن هناك تطورين واضحين تماما يؤثران على نحو بالغ في القضية المطروحة. أولهما، أن من المرجح أن أنظمة الحكم الجديدة ستكون أقل التزاما تجاه الولايات المتحدة بالمقارنة مع أنظمة الحكم المستبدة الماضية. والتطور الثاني، هو أن الحكومات الجديدة ستكون أكثر عرضة للتدخل الإيراني. وربما يتخذ هذا التدخل شكل

التعصب الديني أو التمويل. ولكن إذا سنحت الفرصة، سيكون التدخل عن طريق إمدادات الأسلحة. وبعبارة أخرى، فإنه إذا أمكن تقليص طموحات إيران في تحقيق السطوة والهيمنة العسكرية بطريقة أو بأخرى، فإن تغيير أنظمة الحكم في الشرق الأوسط سيكون أقل ضررا على الولايات المتحدة إذا ما قورن بالسماح لإيران بمواصلة اتباع نهجها الحالي.

وتواجه الدول الثلاث تحولات يمكن أن تجعلها أكثر عرضة للنفوذ الإيراني. فعلى سبيل المثال، إذا قامت الأغلبية الفلسطينية بدور أكبر داخل الحكومة الأردنية أو قام الاخوان بدور رئيسي في مصر. ومع ذلك سيكون من الصعب التكهن بماهية تلك التطورات. غير أنه من الواضح أكثر أنه من غير المرجح أن تصبح تلك الدول بمثابة الحصن في مواجهة تزايد الهيمنة الإيرانية في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، فإنه منذ عام 2008، أصبحت الحكومة الإسرائيلية وغالبية الناخبين الإسرائيليين أكثر تشككا في الدعم الأمريكي، كرد فعل على العديد من التقارير الخاصة بمواقف الرئيس أوباما وأفعاله.

كما تراود الشكوك حلفاء الولايات المتحدة في مناطق أخرى، فهناك كوريا الجنوبية، وتايوان، واليابان التي تعزز تعاونها العسكري الثنائي مع الولايات المتحدة ليصبح من المرجح أكثر أن تفي أمريكا بالتزاماتها الخاصة بأمنهم.[65] ومن الطبيعي بالنسبة لتلك الدول أن تنظر إلى الطريقة التي تستجيب بها الولايات المتحدة للتحدي الإيراني في الشرق الأوسط لتعرف إلى أي مدى سيمكنها الاعتماد على أمريكا التي تقلص دورها على الصعيد الدولي.

وتنتاب الشكوك تلك الدول بالفعل. فقد أطلع مسؤول ياباني بارز مجموعة من صانعي السياسة والمحللين في واشنطن في كانون الثاني/ يناير 2011، على ما وصفه "الفجوة في المصداقية" لليابان مع الولايات المتحدة. وقال في معرض حديثه، أن اليابان ليست متأكدة من أن المظلة النووية الأمريكية سوف تشملها، وأنه يعتقد أن الولايات المتحدة ستعمل ضد كوريا الشمالية فقط إذا أرسلت أسلحتها النووية إلى دول أخرى، وليس إذا عززت ترسانتها النووية وهددت جيرانها. (المسؤول كان يتحدث في إطار قواعد تشاثام هاوس، والتي تسمح بالكشف عن المعلومات دون الكشف عن مصادرها).

ولا يبدو من الممكن تفنيد حقيقة أن الولايات المتحدة تتراجع عن تعهداتها في الشرق الأوسط، بالنظر إلى سحب القوات الأمريكية من العراق والانسحاب المتوقع من أفغانستان. علاوة على ذلك، فإن الأوضاع الهشة التي ستواجهها هاتان الدولتان في أعقاب الانسحاب الأمريكي من غير المرجح أن يعزز ذلك المصداقية الأمريكية، على خلفية التضحيات الرئيسية التي بُذلت لتحقيق ما أمكن تحقيقه. لقد تنامى بالفعل النفوذ الإيراني في تركيا وسوريا ولبنان، ويُخشى من تناميه في مناطق أخرى، خاصة بعد الثورات التي اندلعت عام 2011 ضد الزعامات المعمرة في تونس ومصر. والسؤال المطروح الآن هو ما إذا كانت الولايات المتحدة ستصبح قادرة على الاحتفاظ بقوتها وتعزيز مصداقيتها في المنطقة بوسائل تختلف عن تلك التي لجأت إليها في الماضي؛ أي دون الاعتماد على التدخل العسكري واسع النطاق، القوات البرية، والالتزامات الرئيسية بتقديم مساعدات اقتصادية. ومن غير المحتمل أن يحبذ الشعب الأمريكي تقديم تلك التعهدات المكلفة في ظل الاوضاع الاقتصادية الراهنة في الداخل. ويبدو واضحا فشل الاستراتيجية الخاصة بالتعامل مع الدول التي تدور في فلك إيران، كالتودد إلى سوريا ولبنان وتركيا ومغازلتهم "لإبعادهم" عن إيران، وبالتالي فرض العزلة على إيران ودفعها إلى تغيير مسارها. والبديل الرئيسي للعمل مع المحيط الإيراني بهدف التأثير على إيران في الصميم هو التعامل المباشر مع إيران نفسها بطريقة أو بأخرى.

والأسلوب الأفضل والأقل ترجيحا، هو استمرار التفاوض والتواصل. فالعقوبات يمكن أن تحقق النتائج نفسها، ناهيك عن بطئها فيما يقترب اليوم الذي ستختبر فيه إيران سلاحها النووي الأول. وربما يتعين علينا أن ننظر أيضا في الخيارات العسكرية. ومهما كان المسار الذي سنتبعه، فإن النجاح أو الفشل هو الذي سيحدد مدى المصداقية الأمريكية في المستقبل القريب، وهذا بدوره يؤثر تأثيرا كبيرا في قدرة الولايات المتحدة على الاضطلاع ما تعتبره مسؤولياتها العالمية والوفاء بالتزاماتها الخارجية.

للمزيد من الاطلاع يرجى زيارة موقعيْ أميتاي إيتزيوني على شبكة الانترنت http://blog.amitaietzioni.org/ و http://icps.gwu.edu/.

ملاحظات هامشية

1. كاثلين كننغهام، "التهديدات والوعود والمصداقية في العلاقات الدولية"، مسودة تم أعدادها لـ رحلات في سياسات العالم 2008، جامعة أيوا، <http://www.saramitchell.org/cunningham.pdf>، تم النقل بترخيص.

2. روبرت سي. ماكفرلن، «من بيروت إلى 9/11» صحيفة نيويورك تايمز، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2008.

3. هنه فيشر، «الحرب الأمريكية وخسائر العمليات الحربية: قوائم وإحصاءات» تقرير مقدم إلى الكونغرس من مركز الخدمات البحثية التابع للكونغرس، 13 تموز/ يوليو 2005، <http://www.history.navy.mil/library/online/american%20war%20casualty.htm#t8>.

4. «مسار حرب الخليج الفارسي: التقرير النهائي إلى الكونغرس الأمريكي»، وزارة الدفاع الأمريكية ، نيسان/ ابريل 1992، <http://www.ndu.edu/library/epubs/cpgw.pdf>, 725.

5. «كوسوفو: الصراع بالأرقام»، أخبار بي بي سي ، 11 حزيران/ يونيو 1999، <http://cdnedge.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/366981.stm>.

6. «عملية حرية العراق: الخسائر العسكرية في الأرواح للتحالف سنويا وشهريا»، <http://icasualties.org/Iraq/index.aspx>.

7. الأعضاء الديمقراطيون، لجنة الموازنة في مجلس النواب، «بعد مضي عام واحد: كلفة العمليات العسكرية في العراق: تحديث»، 23 أيلول/ سبتمبر 2003، <http://budget.house.gov/analyses/iraq_cost_update.pdf>, 8.

8. ديفيد أ. غرام، «دول ليست دولا نووية تماما»، مجلة نيوزويك، 28 آب/ أغسطس 2009.

9. أميتاي ايتزيوني، الأمن أولا: من أجل سياسة خارجية اخلاقية قوية (نيو هيفن: مطبعة جامعة ييل، 2007)، 9.

10. جورج جوفي، «لماذا تخلى القذافي عن أسلحة الدمار الشامل (WMD)"، بي بي سي، 21 كانون الأول/ ديسمبر 2003، <http://news.bbc.co.uk/2/hi/3338713.stm>.

11. روبن غدي، «يتعين على الأمم المتحدة (UN) أن تدافع عن الحقوق، مقولة لبرلسكوني"، التلغراف (المملكة المتحدة)، 4 أيلول/ سبتمبر 2003، <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/italy/1440562/UN-should-fight-for-rights-says-Berlusconi.html>.

12. غلين كيسلر، «في عام 2003، رفضت الولايات المتحدة عرضا إيرانيا للحوار»، صحيفة الواشنطن بوست، 18 حزيران/ يونيو 2006.

13. المرجع السابق نفسه.

14. المرجع السابق نفسه.

15. نظيلة فتحي، «ستوقف إيران تخصيب اليورانيوم اليوم» صحيفة نيويورك تايمز، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

16. نظيلة فتحي وجون أونيل، «بدأت إيران عمليات تخصيب اليورانيوم على نطاق محدود»، صحيفة نيويورك تايمز، 14 شباط/ فبراير 2006، <http://www.nytimes.com/2006/02/14/international/middleeast/14cnd-iran.html>.

17. ايتزيوني، 12.

18. مكتب الميزانية بالكونغرس، «الميزانية والتوقعات الاقتصادية: تحديث»، آب/ أغسطس 2010، <http://cbo.gov/ftpdocs/117xx/doc11705/08-18-Update.pdf>, 15.

19. أليسا جيه. روبن وهيلين كوبر، «أوباما يضغط على كرزاي بشأن الفساد المالي»، صحيفة نيويورك تايمز، 28 إذار/ مارس 2010، <http://www.nytimes.com/2010/03/29/world/asia/29prexy.html>.

20. المرجع السابق نفسه.

21. لورا كنغ، «تصريحات الرئيس الأفغاني كرزاي المناهضة للغرب تولد الشك لدى الكثيرين إزاء ولائه»، صحيفة لوس انجليس تايمز، 7 نيسان/ ابريل 2010، <http://articles.latimes.com/2010/apr/07/world/la-fg-karzai7-2010apr07>.

22. مايكل دي. شير، «البيت الأبيض يلمح إلى أن الرئيس أوباما قد يلغي اجتماعه مع الرئيس الأفغاني الشهر القادم»، صحيفة الواشنطن بوست، 7 نيسان/ ابريل 2010، <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/04/06/AR2010040602175.html>.

23. جاك كيم، «أعلنت كوريا الجنوبية أن كوريا الشمالية لديها 1.000 صاروخ»، رويترز، 17 إذار/ مارس 2010، <http://www.reuters.com/article/idUSTRE62G1ZC20100317>.

24. جو هيرسكوفيتش، «صواريخ كوريا الشمالية الكيمائية تهدد المنطقة: تقرير»، رويترز، 18 حزيران/ يونيو 2009، <http://www.reuters.com/article/idUST32127420090618>.

25. جوليان بارنز و إيفان رامستد، «الأدميرال الأمريكي مولن يحث كوريا الجنوبية على ضبط النفس»، صحيفة وول سترتيت جورنال، 8 كانون الأول/ ديسمبر 2010، <http://online.wsj.com/article/BT-CO-20101208-708891.html>.

26. لجأ الرئيس أوباما لتلك اللهجة في مناسبات عدة. من بينها على سبيل المثال، «أوباما: المسعى الإيراني لحيازة أسلحة نووية غير مقبول»، وكالة الأنباء الفرنسية، 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008؛ بالإضافة إلى "قال أوباما: سعي إيران لحيازة أسلحة نووية 'غير مقبول'" سي إن إن، 9 شباط/ فبراير 2010، <http://politicalticker.blogs.cnn.com/2010/02/09/iran-pursuit-of-nuclear-arms-/>.

/unacceptable-says-obama>.

27. «أوباما: سعي إيران لحيازة أسلحة نووية ‹غير مقبول›" وكالة الأنباء الفرنسية، 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008.

28. «قال أوباما: سعي إيران لحيازة أسلحة نووية ‹غير مقبول›" سي إن إن، 9 شباط/ فبراير 2010.

29. ريتشارد آدامز، «يرغب الرئيسان أوباما وساركوزي في فرض عقوبات جديدة على إيران خلال أسابيع»، صحيفة الغارديان (المملكة المتحدة)، 30 إذار/ مارس 2010، <http://www.guardian.co.uk/world/richard-adams-blog/2010/mar/30/iran-sanctions-obama-sarkozy>.

30. باراك أوباما، «تصريحات أدلى بها الرئيس لدى توقيعه المرسوم الخاص بالعقوبات على إيران»، البيت الابيض، 1 تموز/ يوليو 2010، <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-signing-iran-sanctions-act>.

31. ماثيو بركات، «تشيني: الولايات المتحدة والدول الأخرى لن تسمح لإيران بحيازة أسلحة نووية»، صحيفة الواشنطن بوست، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2007، <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/10/21/AR2007102100583.htm>.

32. سو بلمنغ، «كلينتون تصرح بأن مساعي إيران النووية لن تجدي»، رويترز، 26 تموز/يوليو2009، <http://www.reuters.com/article/idUSN2651064120090726>.

33. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، القروض والمنح الأمريكية إلى الخارج: التزامات وتراخيص بالقروض، 1 تموز/ يوليو 1945 - 30 أيلول/ سبتمبر 2008، <http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNADR900.pdf>. البيانات اعتبارا من السنة المالية 2008، هي آخر سنة توفرت فيها بيانات شاملة.

34. على سبيل المثال، راجع فريد زكريا، العالم ما بعد أمريكا (نيويورك: شركة دبليو. دبليو. نورتون وشركاه، 2008).

35. أندرو سوليفان، «وحش الانعزالية يثير أمريكا من جديد»، صحيفة التايمز، 29 تموز/ يوليو 2007، <http://www.timesonline.co.uk/tol/comment/columnists/andrew_sullivan/article2158135.ece>

36. سام داغر، «العراق يريد خروج الولايات المتحدة»، صحيفة وول ستريت جورنال، 28 كانون الأول/ ديسمبر 2010.

37. المرجع السابق نفسه

38. رانيا الجمال، «تركيا وإيران والمعركة من أجل النفوذ والصفقات في العراق»، رويترز، 8 كانون الأول/ ديسمبر 2010، <http://www.reuters.com/article/idUSTRE6B72YB20101208>.

39. سعد سرحان وأرون سي. ديفيس، «رجل الدين مقتدى الصدر يعود إلى العراق بعد نفي طوعي»، صحيفة الواشنطن بوست، 6 كانون الثاني/ يناير 2011، <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2011/05/01/AR2011010500724.html>.

40. قاسم عبد الظاهر ولارا جاكس، «رجل الدين المناهض للولايات المتحدة يتنافس من أجل كسب مزيد من السلطة في العراق»، صحيفة الواشنطن بوست، 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، <http://www.washingtonpost.com/wp-AR2010100101360.html/01/10/dyn/content/article/2010>.

41. «مبعوث الولايات المتحدة وليام بيرنز يقول أن المحادثات مع سوريا كانت صريحة»، أخبار بي بي سي، 17 شباط/ فبراير 2010، <http://news.bbc.co.uk/2/hi/8519506.stm>.

42. هوارد شنايدر، «إيران وسوريا تسخران من سياسات الولايات المتحدة، أحمدي نجاد يتحدث عن إبادة إسرائيل»، صحيفة الواشنطن بوست، 26 شباط/ فبراير 2010، <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/AR2010022505089.html/25/02/article/2010>.

43. تشارلز ليفنستون، «إيران تسلح سوريا بأنظمة رادار»، صحيفة وول ستريت جورنال، 30 حزيران/ يونيو 2010.

44. شنايدر.

45. فيولا جينجر، «صرح البنتاغون أن إيران تعيد تسليح حزب الله»، بلومبرغ، 20 نيسان/ ابريل 2010، <http://www.businessweek.com/news/2010-04-20/iran-gives-weapons-funds-to-help-lebanese-hezbollah-re-arm.html>.

46. ألكسندر ريتزمان، إضافة حزب الله على قائمة الاتحاد الأوروبي (EU) للدول والمنظمات راعية الإرهاب". بيان تم الإدلاء به أمام لجنة الشؤون الخارجية المعنية بأوروبا في مجلس النواب، <http://www.internationalrelations.house.gov/110/rit062007.pdf>.

47. ماغنس رانستورب، حزب الله في لبنان: سياسات أزمة الرهائن الغربيين (نيويورك، مطبعة سانت مارتن، 1997)، 89.

48. «خلية لحزب الله تثير قلق مصر»، صحيفة الواشنطن تايمز، 23 نيسان/ ابريل 2009، <http://www.washingtontimes.com/news/2009/apr/23/hezbollah-cell-worries-egypt/>.

49. غونول تول، «تركيا تحسن علاقاتها مع إيران: تاريخ موجز» ,InsideIran.org 17 إذار/ مارس 2010، <http://www.insideiran.org/news/turkey%E2%80%99s-warm-ties-with-iran-a-brief-history/>.

50. دان دي لوسي، «أفغانستان تطرح اسئلة محرجة على قائد الجيش الأمريكي». وكالة الأنباء الفرنسية، 26 تموز/ يوليو 2010،<http://news.yahoo.com/s/afp/20100726/pl_afp/afghanistanunrestusmilitary>.

51. آمي بلاسكو، «كلفة الحرب في العراق وأفغانستان، والحرب الدولية الأخرى على الارهاب منذ 9/11»، خدمات الأبحاث في الكونغرس، 28 أيلول/ سبتمبر 2009، <http://news.yahoo.com/s/afp/20100726/pl_afp/afghanistanunrestusmilitary>.

52. بول كين، «لا تتوفر خطة واضحة المعالم لسداد تكلفة زيادة القوات في أفغانستان التي طرحها أوباما»، صحيفة الواشنطن بوست، 2 كانون الأول/ ديسمبر 2009، <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/01/12/AR2009120103864.html>.

53. يمكن الإطلاع على الملف الوثائقي على موقع شبكة الانترنت: <http://www.youtube.com/user/dawnnewspakistan>.

54. لين نويهد، «عرب الخليج يخشون من أن تأتي دبلوماسية الولايات المتحدة الخاصة بإيران على حسابهم، رويترز، 19 شباط/ فبراير 2009، <http://www.jordantimes.com/?news=14431>.

55. قم بزيارة موقع <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/1387642/United-Nations-Resolution-242>.

56. تاكاشي هيروكاوا و ساشيكو ساكاماكي، "يقول هاتوياما أنه يتعين على اليابان أن تبقي على القاعدة الأمريكية في أوكيناوا". بلومبرغ، 23 أيار/ مايو 2010، <http://www.businessweek.com/news/2010-05-23/hatoyama-says-japan-must-keep-u-s-base-on-okinawa-update1-.html>. إيون ماكاسكل و تانيا برانيجان، "المناورات البحرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تزيد الضغط على كوريا الشمالية"، صحيفة الغارديان، 24 أيار/ مايو 2010، <http://www.guardian.co.uk/world/2010/may/24/us-south-korea-naval-exercises>.

The Coming Test of U.S. Credibility
Amitai Etzioni
Originally published in the English March-April 2011 Edition.